بعد تزايد الاتصالات الرسمية العلنية :

النظامان الاردني والعراقي يهيئان لعودة العلاقات الدبلوماسية مع النظام المصري

حسني مبارك:

التحركات والاتصالات الجارية حالياً ، لاعادة العلاقات الدبلوماسية بين كل من النظام الأردني والعراقي من جهة والنظام المصري من جهة أخرى ، ليست جديدة . والشيء الجديد في هذه التحركات والاتصالات ، هو أنها برزت الى العلن في الآونة الأخيرة ، وأصبحت تمارس ، بدون أي اعتبار للقرارات التي أعلن نظامي الأردن والعراق ، أنهما ملتزمان بها في قمة بغداد التي عقدت عام ١٩٧٨ وعتبر ارتباطاً هذا الجديد فقط ، فلأن العلاقات بين هذين النظامين والنظام المصري ، كانت قائمة ومستمرة بعد مرور فترة قصيرة على اعلان الالتزام بمقررات الحد الأدنى في قمة بغداد . فلم يكن خافياً على أحد أن الاتصالات السرية على مستويات مختلفة كانت شبه مستمرة ، ليس بين نظامي عمان وبغداد من جهة والنظام المصري من جهة اخرى ، وانما بين مجموعة الأنظمة الرجعية العربية التي أعلنت هي الأخرى التزاماً لفظياً بمقررات قمة بغداد وبين النظام المصري .

الواقع أنه في ضوء سلسلة من التطورات والأحداث السياسية والعسكرية التي جرت في المنطقة العربية ، والتي كان أبرزها اشتعال الحرب العراقية ـ الايرانية واستمرارها خلال الـ٢٩شهراً الماضية ،

واجتياح العدو الصهيوني للأراضي اللبنانية وانسحاب قوات الثورة الفلسطينية من بيروت ، ومن ثم انعقاد مؤتمر قمة فاس بعد معركة لبنان مباشرة واقراره «لمشروع السلام العربي» الذي يتضمن اقراراً بشرعية وجود العدو الصهيوني ، وفي ضوء هذه التطورات بدأت الخطوات العلنية من قبل بعض الأنظمة الرجعية العربية التي تدعو لضرورة عودة مصر «كامب ديفيد» للصف العربي والنظام المصري بقيادة مبارك عرف كيف يستفيد ويستثمر مجمل التطورات السياسية والعسكرية التي عاشتها المنطقة العربية ، فالحرب العراقية ـ الايرانية التي أثقلت كاهل النظام العراقي وجعلته يدع عشرات الالاف من الضحايا البشرية ، ويدمر الاقتصاد الوطني للعراق ، ويغرقه في مستنقع الديون للدول الرجعية والامبريالية ، إضافة الى تدمير القوة العسكرية للعراق ، دفعت هذا النظام الى الاقتراب تدريجيا وبصورة واضحة من المعسكر الرجعي والامبريالي ، فبدأت العلاقات المصرية ـ العراقية تتطور تدريجيا من خلال الدعم العسكري الكبير الذي يقدمه حسني مبارك للنظام العراقي ، ليتمكن من الاستمرار في خوض الحرب ، وكان لا بد لهذا الدعم العسكري والدبلوماسي من ثمن سياسي يدفعه النظام في العراق ، وكان هذا الثمن هو الاقتراب المتدرج من السياسة الأمريكية الرجعية في المنطقة والتي يجسد نظام مبارك أحد أعمدتها الأساسية . وبالفعل فقد نشطت اللقاءات وتبادل المبعوثين بين الطرفين وتطورت العلاقات بين النظامين ووصلت الآن الى مستوى التنسيق إزاء العديد من القضايا التي تواجه المنطقة ، خاصة ان نظام مبارك يضع جزء من ثقله العسكري والسياسي والدبلوماسي الى جانب نظام صدام حسين في محاولة لايقاف حالة التدهور والانهيار التي يواجهها هذا النظام .

وبالمقابل فان النظام في العراق بدأ يعلن عن استعداده لاعادة العلاقات مع مصر ويدعو لضرورة عودة مصر للحظيرة العربية . فهل يقدم صدام حسين على إعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين ؟ كخطوة تتوج العلاقات والاتصالات القائمة منذ فترة طويلة ؟؟

لقد ذكرت وكالة الصحافة الفرنسية ، في تحليل لها من القاهرة أن المراقبين في العاصمة المصرية ينظرون الى اللقاء الذي تم في باريس بين نائب رئيس الوزراء العراقي طارق عزيز ووزير الدولة المصري للشؤون الخارجية الدكتور بطرس غالي على أنه خطوة على طريق اعادة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين المقطوعة منذ عام ١٩٧٩ .

ولقد أعلن طارق عزيز بأن بلاده على إستعداد لأن تبحث مع مسؤولين مصريين مسألة استئناف العلاقات الدبلوماسية ، وقال في مقابلة نشرتها صحيفة الأهرام ، «إننا لسنا ضد إعادة العلاقات مع مصر .. وأنا نفسي على إستعداد لأن أقابل السيد كمال حسن علي وزير الخارجية المصري أو الدكتور بطرس غالي وزير الدولة للشؤون الخارجية في القاهرة أو في بغداد لاجراء حوار مباشر حول هذه النقطة» وأضاف عزيز يقول «إنني كمواطن عربي أقول أن هذه الخطوة تتطلب أن نتخذها الآن».

والرئيس العراقي صدام حسين أعلن في مقابلة صحفية مع ستيفن سولارز عضو لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأمريكي «بأن العراق لا يقبل التفريط بمصر وقال : إن حسني مبارك غير السادات ولا يجوز ان يبقى العرب بعيدين عن مصر» مؤكدا أن العراق مرتاح من الرئيس مبارك ومن تصرفه تجاه الحرب مع إيران ، وقال إن مبارك أعلن مواقف سياسية لايأس بها وباع أسلحة وأعتدة ، وتصرف بنظرة واسعة وبطريقة كريمة ونحن نحفظ له هذا»

وبعد هذه التصريحات التمهيدية لأركان النظام العراقي بدأت الخطوات الفعلية بين الطرفين وعقد أول لقاء رسمي في باريس في ٧كانون ثاني ١٩٨٣ بين الدكتور بطرس غالي وطارق عزيز في أول لقاء علني منذ زيارة السادات للقدس في تشرين ثاني عام ١٩٧٧ . وتم الاتفاق في هذا اللقاء على تجميد العلاقات بين القاهرة وبغداد وعلى استئناف توريد النفط العراقي الى مصر على أن تمنح الحكومة المصرية تسهيلات للاستثمارات العراقية في شتى المجالات .

وفي مؤتمر صحفي أعقب هذا اللقاء قال طارق عزيز «إن المواقف الايجابية للرئيس المصري حسني مبارك بشأن قضية الشرق الأوسط ينبغي أخذها بعين الاعتبار وتشجيعها

والا فإن المجال سيكون مهيأ لمخططات اسرائيل الرامية الى عزل مصر عن العالم العربي» .

أما بطرس غالي فقد قال تعقيباً على هذا اللقاء ، «إن غالبية الدول العربية لديها الآن دبلوماسيين في القاهرة وبعضهم على مستوى السفراء ، وبالمقابل فان لدى مصر دبلوماسيين في هذه الدول ، وأعرب غالي عن إعتقاده بأن العلاقات الدبلوماسية الفعلية بين مصر والعالم العربي سيستأنف قبل نهاية عام ١٩٨٣ ، وأضاف أن من «خير الأمثلة للصلات الوثيقة بين مصر والعالم العربي الدور الذي يقوم به ضباط مصريون في تعليم وتدريب عدد كبير من الجيوش العربية» .

وفي الواقع فان اللقاءات بين الطرفين المصري والعراقي لم تقتصر على كبار الموظفين في البلدين ، بل امتدت لتصل الى قمة الهرم وذلك عندما اجتمع الرئيس العراقي صدام حسين في بغداد مع مبعوثين للرئيس حسني مبارك هما وزير الدولة للشؤون الخارجية بطرس غالي ووكيل وزارة الخارجية الدكتور أسامة الباز ، حيث نقلا خلال الاجتماع رسالة من مبارك الى الرئيس صدام يُقرب فيها عن تضامن مصر واستعدادها التام للوقوف الى جانب العراق في حربه مع ايران .

وقالت وكالة الانباء العراقية تعقيباً على هذا اللقاء بأنه تم فيه بحث تطورات الوضع في المنطقة العربية والأمن الاقليمي ، وقام بحث تطورات الوقالت وكالة الأنباء العراقية تعقيباً على هذا اللقاء بأنه تم فيه بحث تطورات الوضع في المنطقة العربية والأمن الاقليمي ، وقام المبعوثان المصريان بإبلاغ صدام حسين نتائج جولة مبارك لكل من الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا وفرنسا .

وتتوقع بعض المصادر الصحفية وبعض المراقبين ، الكويتية الى مصادر مصرية في القاهرة قولها ان الرئيس صدام حسين سيزور مصر لاجراء محادثات مع الرئيس حسني مبارك تركز على تطورات الحرب العراقية ـ الايرانية وسبل إنهائها ، وأضافت الصحيفة أن الملك الأردني حسين قد يشارك في جانب من المناقشات ، وأنه من المتوقع أن يقوم مبارك بعد ذلك بزيارة للعراق كإشارة الى دعم بغداد في الحرب . في ضوء ذلك فإن كافة المؤشرات والدلائل تشير الى امكانية شبه مؤكدة لاستئناف العلاقات الدبلوماسية بين العراق ومصر ، لكن يبدو أن الطرفين لا يريدان التسرّع في ذلك انتظاراً لنضوج مزيد من الظروف المؤاتية في الساحة العربية التي تشهد هذه الأيام تحركات سياسية مكثفة على أكثر من صعيد وفي أكثر من اتجاه ، بهدف تمهيد وتهيئة الأجواء لتوسيع إطار التسوية الأمريكية لتشمل أطراف عربية جديدة . والجدير بالذكر ان مسؤولي النظام المصري ، أعلنوا أكثر من مرة بأنهم لا يريدون التسرع في إعادة العلاقات الدبلوماسية مع أي نظام عربي وأنهم لا يريدون احراج أحد ويتركون هذه المسألة للأنظمة العربية المعنية ، وللظروف الملائمة والمناسبة ، وأشار عدد من

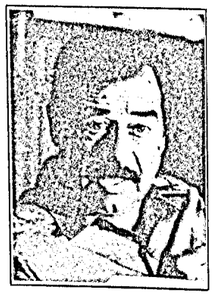

صدام

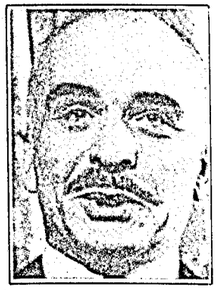

حسين

قادة النظام المصري الى أن هذه القضية أصبحت مسألة وقت .

أما بالنسبة لاحتمال عودة العلاقات الدبلوماسية بين مصر والأردن فإن هذه المسألة على ما يبدو أصبحت قاب قوسين أو أدنى . فالملك حسين الذي يتحرك بنشاط واضح هذه الأيام عربياً ودولياً وفلسطينياً ، بهدف تأمين الجو الملائم والمناسب لدخوله المفاوضات مع «اسرائيل» وفق المشروع الامريكي (مشروع ريغان) ، يرى أن توثيق العلاقات مع نظام مبارك مسألة تشكل إحدى المرتكزات الأساسية في مسعاه وتحركه نحو الخطوات القادمة في التسوية . إن التنسيق الأردني المصري الوثيق الذي بدأ قبل معركة لبنان وتعمق وتوثق بصورة علنية وأكثر وضوحاً على مختلف المستويات بعد هذه المعركة ، أصبح أمراً غير قابل للجدل ، فالنظام الأردني يعتبر أن الفرصة أصبحت مؤاتية ومناسبة لعودة العلاقات مع مصر الى سابق عهدها ، بعد الضربة التي وجهت للثورة الفلسطينية في لبنان وانسحاب القوات الفلسطينية من بيروت ، ويعتبر أن الظروف السياسية أصبحت ناضجة للانخراط في التسوية الأمريكية ، وهذا بالتأكيد يتطلب مزيد من التنسيق والعمل المشترك مع نظام حسني مبارك الذي يرى هو الآخر أن الفرصة الذهبية لالحاق الأردن بسياسة كامب ديفيد أصبحت مناسبة ولا بد من استثمارها ، والعمل الجاد لتحقيقها ، لكي تمكن مصر من العودة للصف العربي ، وهي تحمل هذه معها اتفاقيات مع العدو وفي هذا الاطار يأتي التعاون والتنسيق الوثيق بين الطرفين الأردني والمصري، فتبادل الرسائل والمبعوثين بين الجانبين أصبح موضوع متكرر ، فقد استقبل الملك حسين أكثر من مرة الدكتور أسامة الباز الوكيل الأول لوزارة الخارجية المصرية ومدير مكتب الرئيس المصري للشؤون السياسية الذي نقل اليه رسائل من مبارك تتعلق بالوضع في المنطقة وأفاق حل القضية الفلسطينية .

وبعد جولة الملك حسين الأمريكية ومحادثاته مع الرئيس ريغن . بعث الملك برسالة للرئيس المصري يعلمه فيها عن نتائج مباحثاته في واشنطن ، وقالت مصادر دبلوماسية في القاهرة أن رسالة حسين الى مبارك تعكس رغبة الملك الأردني في إطلاع الرئيس المصري على تحركاته ووجهات نظره في تسوية أزمة الشرق الأوسط .

إن النظام المصري والأردني يعملان بشكل مكثف وسريع لتعميق العلاقات والتنسيق المشترك فيما بينهما تمهيداً لدخول الملك في اطار مشروع ريغان التصفوي ، ويحاولان عبر الجهود المشتركة جر واقحام منظمة التحرير الفلسطينية في هذه اللعبة ، فالرئيس حسني مبارك دعا مراراً وتكراراً الى ضرورة أن يستفيد الفلسطينيين من عامل الوقت وينسقون الجهود مع الأردن للدخول في التسوية عبر وفد أردني فلسطيني مشترك يجري مفاوضات مع «اسرائيل» وقد ناشد الرئيس المصري المجلس الوطني الفلسطيني بأن يتخذ قرارات «شجاعة» «وحكيمة» تؤكد على العمل المشترك مع الملك حسين .

إن عودة العلاقات الدبلوماسية بين النظامين الأردني والعراقي من جهة والنظام المصري من جهة أخرى تسير وفق اتجاهات مرسومة ومتدرجة ، وهي علاقات قائمة في الواقع على قدم وساق .

في ضوء هذه الوقائع والحقائق والمعطيات العلنية ، فاننا نعتقد ان الاتصالات واللقاءات التي تمت بين بعض الرموز الفلسطينية اليمينية والنظام المصري ، قد شجعت الأنظمة الرجعية العربية ، وبضمنها النظامين الأردني والعراقي ، على تكثيف وتسريع الخطوات التي من شأنها العمل على اعادة نظام حسني مبارك الى حظيرة التضامن الرسمي العربي ، دون الالتفات الى مقررات قمة بغداد أو الى أي شيء آخر .

ولذلك فاننا نعتقد أن التصدي لهذه الخطوات والسياسات التي تمارسها الأنظمة الرجعية العربية ، تحتاج بادىء ذي بدىء الى وقف الاتصالات واللقاءات بين بعض القوى الفلسطينية والنظام المصري ، ليمكن بعدها الانتقال الى اتخاذ مواقف حازمة وحاسمة ضد سياسات الرجعية العربية وممارساتها باتجاه فضحها وتعريتها وتبيان خلفياتها والأهداف التي تسعى الى تحقيقها .

وإضافة الى ذلك ، فانه بات أمراً ضرورياً أن ترص القوى الوطنية والتقدمية العربية صفوفها ، وتوحد جهودها للتصدي لمحاولات تعيم اتفاقات كامب ديفيد عربياً ، ومن أجل احباط المخططات والمشاريع التصفوية الراهنة ، ومن أجل دحرها وتفويت الفرصة على اصحابها .

ماهر حنفي